

دلالة التقديم والتأخير في الاستحقاق النحوي للألفاظ

أ.د. علي عبد الفتاح الحاج فرهود

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

م. ثابت رحمن فنيخ العامري

جامعة القاسم الخضراء / كلية الطب البيطري

The Significance of Anticipation and Delay in the Grammatical Entitlement of Words

Prof. Dr. Ali Abdelfattah Al-Haj Farhoud

University of Babylon/ College of Education for Humanities

Lec. Thabit Rahman Faneek Al-Amiri

Al-Qasim Al-Khadra University/ College of Veterinary Medicine

abub33151@gmail.com

الملخص

من المعلوم أنَّ في العربية، نظاماً تركيبياً تنظم فيه الألفاظ على هيئة معينة لتعطي دلالات واضحة أو ضمنية تساعد في إيصال الأفكار والمعارف والتواصل بين أفراد المجتمع، ولحظ النحويون الأوائل مسألة النظم وترتيب الألفاظ على وفق استحقاقها لتعطي دلالاتها المقصودة من هذا النظم، وقد وضع النحويون قواعد عامة تضبط البنية التركيبية للكلام، وترتب الألفاظ على وفق استحقاقها، في المرتبة التي تناسبها لتؤدي المعنى الذي تستحقُّه، وهذا ما يُعبَّر عنه بالنظم الذي عرّفه الجرجاني بقوله: ((اعلم أن ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو)، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسِّمت لك، فلا تخلّ بشيء منها))^(١)، وقد وجد النحويون بعض التراكيب تختلف عن السياق العام للكلام أو خارجة عن القواعد المقررة للتركيب، ومن هنا جاءت فكرة البحث الموسوم بـ(دلالة التقديم والتأخير في الاستحقاق النحوي للألفاظ) الذي ضمّ: تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الفاعل على الفعل، وتقديم المفعول على الفعل والفاعل أو تقديمه على الفاعل دون الفعل، وتقديم الصفة على الموصوف، وتقديم الحال على صاحبه، وتقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعله، وما لهذا التقديم من دواعي دلالية وبلاغية يقتضيها المقام والسياق الذي ترد فيه هذه الألفاظ.

Abstract

It is known that in the Arabic language, there is a syntactic system in which words are arranged in a specific form to give clear or implicit meanings that help in conveying ideas, knowledge and communication between members of society. The early grammarians noticed the issue of organization and arranging words according to their merit to give their intended meanings from this organization. Grammarians established general rules that control the syntactic structure of speech, and arrange words according to their merit, in the appropriate rank to convey the meaning they deserve. This is what is expressed by the organization that Al-Jurjani defined by saying: ((Know that (organization) is nothing but putting your speech in the position required by (the

science of grammar), and working according to its laws and principles, and knowing its methods that you have followed so that you do not deviate from them, and preserving the drawings that were drawn for you so that you do not violate any of them)) (). Grammarians found some structures that differ from the general context of speech or are outside the established rules of composition, and from here came the idea of the research entitled (The Significance of Grammatical Merit in Presenting The words) which included: presenting the predicate before the subject, presenting the agent before the verb, presenting the object before the verb and the agent or presenting it before the agent without the verb, presenting the adjective before the described, presenting the state before its owner, presenting the answer to the condition before the condition tool and its verb, and what this presentation has of semantic and rhetorical reasons required by the situation and context in which these words appear.

أولاً: تقديم الخبر الذي يستحق التأخير على المبتدأ:

الأصل في الجملة الاسمية أن تبدأ بالاسم الذي هو المبتدأ يليه الخبر، أو بتعبير آخر هو المسند والمُسند إليه، فالمُسند ما حدثت به والمُسند إليه ما حدثت عنه، وهذا الترتيب على وفق الاستحقاق النحوي لها، بحسب ضوابط تركيب الجملة، ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه))^(٢)، ويعدُّ التقديم والتأخير من الموضوعات النحوية التي تهتم بجانب المعنى فضلاً عن جانب النظم والتركيب، فلا ينحصران بجانب الخطأ والصواب في تركيب الجملة، بل يتعديان إلى جانب المعنى والدلالة، فالتقديم والتأخير دالٌّ على معانٍ تزيد على معنى الإخبار وبيان الحال إلى حسن جمال التعبير، لذلك ((هو بابٌ كثيرُ الفوائد، جَمُّ المَحاسن، واسعُ التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يزالُ يُقَرَّرُ لك عن بديعةٍ، ويُفْضَى بك إلى لطيفةٍ، ولا تزالُ تَرى شعراً يروُّفك مسمُوعه، ويلُطفُ لديك موقعه، ثم تنتظرُ فتجدُ سببَ أن راقك ولطفَ عندك، أن قُدِّم فيه شيءٌ، وحُولَ اللفظُ عن مكانٍ إلى مكانٍ))^(٣)، ومن أبرز الموضوعات التي يظهر فيها التقديم والتأخير هو المبتدأ والخبر حيث يخرج التركيب في هذا الباب عن استحقاقه، فيتقدَّم الخبر -الذي هو تابع للمبتدأ ومُخبر عنه ومسند إليه- على المبتدأ الذي يستحق التقديم في المرتبة والمعنى لأنَّ ((المُبْتَدَأُ حَقُّهُ أن يكون معرفةً، وَالْخَبَرُ نَكْرَةٌ))^(٤)؛ لذلك تقدَّم المعرفة لتكون مبتدأ وتؤخر النكرة لتكون خبراً، ((لأنَّك إنَّما تخبر عَمَّن يعرفه المخاطب بما لا يعرفه من شأنه حتى يعرفه فيساويك فيه وفي خبره))^(٥)، وذكر السهيلي أنَّ المبتدأ حَقُّهُ أن يتقدَّم على الخبر لكونه الاسم المُخبر عنه، والمُخبر عنه يتقدَّم في الرتبة؛ لذلك استحقَّ الرفع؛ لأنَّ الرفع أثقل الحركات وأقواها، فما جاء أولاً من الألفاظ أولى بالنقل وأحمل لها^(٦)، فالأصل تقديم المبتدأ ((لأنَّه محكوم عليه، ولا بدَّ من وجوده قبل الحكم، فقُصِد في اللفظ أيضاً، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه))^(٧)، وعلى رأي أنَّ المبتدأ عامل في الخبر فحقُّ المبتدأ أن يتقدَّم على الخبر بناءً على قاعدة تقدُّم العامل على المعمول، لكنَّ الخبر قد يتقدَّم على المبتدأ^(٨)، وهذا التقدُّم ليس تقدُّماً اعتباطياً بل له دواعٍ وأسباب ودلالات فمن دلالات هذا التقديم الاختصاص، إذ قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ

أَلْغَيْبٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴿ [الأنعام: ٥٩]، فقدّم الطرف (عنده) الذي هو متعلق الخبر للدلالة على اختصاصه سبحانه وتعالى بعلم الغيب واستثنائه به دون غيره فهذا العلم عنده فقط^(٩)، والتقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر محكومٌ بشروط، ولهذين الاسمين -المبتدأ والخبر- أحوال مختلفة في التقديم والتأخير، فتجده مرةً يكون واجباً فيهما وأخرى يكون جائزاً وثالثة يكون ممتنعاً، وتقديم الخبر على المبتدأ يعدُّ تغييراً في تركيب الجملة الاسمية عن ما هي عليه في أصل استحقاقها ووضعها، ومن حالات وجوب تقديم الخبر على المبتدأ هي:

- أن يكون المبتدأ نكرة لا سبيل إلى تقديمه والخبر شبه جملة أو ظرف، قال الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في وصفه الدنيا: ((مَا أَصْفُ مِنْ دَارٍ أَوْلُهَا عَنَاءً! وَآخِرُهَا فَنَاءً! فِي حَالِهَا حِسَابٌ، وَفِي حَرَامِهَا عِقَابٌ))^(١٠)، فتجد أن الإمام (عليه السلام) قد قدّم متعلق الخبر في هذه العبارة وهو (وفي حلالها، وفي حرامها) على المبتدأ الذي جاء نكرة هو (حساب، عقاب)، وهذا خلاف ما تكون عليه الجملة في استحقاقها من تقديم المبتدأ على الخبر، قدّم الإمام (عليه السلام) الجار والمجرور في هاتين الجملتين لتخصيص كلّ حال بما يستحق من الموقف الذي يكون عليه في يوم الحساب، فلو قيل: (حساب في حلالها) لاحتمل أن يكون الحساب في الحلال وفي غير الحلال كالشبهات مثلاً؛ لكنّه عندما قدّم الجار والمجرور أكّد اختصاص الحساب بالحلال، والحال نفسه في قوله (عليه السلام) في حرامها عقاب.

- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على الخبر كقولك: للحقّ رجاله، قال الشاعر:

أَهَابُكَ إِجْلَالاً وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ
عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا^(١١)

- أن يكون الخبر مما له الصدارة في الكلام كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، ف(أين) خبر مقدّم و(شركائي) مبتدأ مؤخر والتقديم واجب؛ لأنّ الخبر مما له الصدارة في الكلام.

- أن يكون الخبر محصوراً كقولك: إنّما بالخير سَعْيُهُ، ف(بالخير) خبر مقدّم و(سعيه) مبتدأ مؤخر، وكذلك قول كميل بن زياد:

فَمَا لِي إِلَّا أَلْ أَحْمَدَ شَيْعَةً
وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

فتقدم متعلق الخبر الذي هو شبه الجملة (لي) على المبتدأ (شيعة)، وكذلك تقديم متعلق الخبر في الشطر الثاني من البيت الذي هو شبه الجملة (لي) على المبتدأ المؤخّر (مذهب)

ففي هذه المواضع قد خرجت الجملة الاسمية على أصل التركيب الذي تستحقّه بتقديم الخبر على المبتدأ وهذا التقديم مع خروجه عن نظام التركيب المُستحق في الجملة الاسمية، والذي يبدو ظاهراً أنّه مخالف لأصل التركيب فيها قد أضاف جزالة للمعنى وقوة للتركيب، فلو جاءت الجملة الاسمية على أصل تركيبها من المبتدأ والخبر، لبان فيها المعنى المُراد؛ لكنّه لا يخلو من ركاكة السبك، فلو قال الإمام: حسابٌ في حلالها، وعقابٌ في حرامها؛ لوجدت فيه ركةً وبلادة من جهة السبك والنظم، فضلاً عمّا في دلالة التقديم، وفي قوله (ملء عين حبيبها) لو قدّم المبتدأ

على الخبر، لكان هناك تعارض مع القاعدة النحوية القائلة بعدم جواز عود الضمير على متأخر رتبة ولفظاً وهذا غير جائز عند النحويين وما يرد في كلام العرب^(١٢) فهو غير مقيس عليه، والأمر الآخر هو موسيقى الكلام، فإنك تجد في تقديم الخبر على المبتدأ في هكذا موضع تناغماً موسيقياً في الانتقال بين الألفاظ وسلاسة فيطرق سمعك سهلاً يسيراً دون أن تمجّه الأسماع-وهي مسألة تعتمد على ذائقة المستمع- على خلاف مجيئه على الأصل المستحق فيه، وكذلك الحال في بيت كميل، فلو قال: ما آل أحمد إلا شيعه لي، لاختلف المعنى اختلافاً كبيراً، وصار المعنى أن آل أحمد هم شيعه له دون غيره من البشر وهم متبعون له، والحقيقة هو لا يريد ذلك، بل يريد أنه لا يتبع أو يشايح إلا آل أحمد؛ لذلك قال: ما لي إلا آل أحمد شيعه، هذا الخروج عن الاستحقاق في الجملة الاسمية بتقديم الخبر على المبتدأ جاء لبيان دلالة عميقة لا يمكن تحققها لو جاء التركيب على وفق الاستحقاق النحوي لترتيب الألفاظ في الجملة الاسمية، وهي مشايعته لآل أحمد.

ثانياً: تقديم الفاعل الذي يستحق التأخير على الفعل:

الفعل هو الركن الأول في الجملة الفعلية، فهو الذي يتم إسناده إلى الفاعل، الذي يعدّ الركن الثاني من أركان هذه الجملة، فهو: كل اسم ذكرته بعد فعل تقدّمه، أسندته إليه أو نسبته إليه، في الإثبات والنفي على حد سواء من دون تغيير في بنية الفعل^(١٣)، والفعل هو العامل في الجملة الفعلية لذلك يكون حقّه التقديم، فالقاعدة تقول: ((إنَّ الفعل أصلٌ في العمل ... ولذا استحق التقديم))^(١٤)؛ لنقدّم رتبة العامل على المعمول فجاءت رتبته الفعل متقدّمة على رتبة المفعول^(١٥)، فالأصل في تركيب الجملة الفعلية هو مجيء الفعل أولاً بعده الفاعل ثم التكملة، وهذا الترتيب في تركيب الجملة الفعلية هو ما تستحق أن تكون عليه، غير أن هذا الترتيب في تركيب هذه الجملة قد يخرج عن استحقاقه، فيقدّم الفاعل على الفعل فيكون الترتيب: الفاعل بعده الفعل ثم التكملة، وهنا يمكن أن نسأل سؤالاً: هل حافظ الفاعل في تقدّمه على فاعليته أم انسلخ عنها؟ فيكون الجواب على اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الفاعل عندما تقدّم على فعله الرفع له قد انسلخ عن صفة الفاعلية إلى صفة الابتداء، فأصبح مبتدأ والفاعل في الفعل بعده هو الضمير الذي يحمله الفعل ظاهراً أو مستتراً، فتقول: عليّ عدلٌ في حكمه، فيُعزّب: عليّ مبتدأ، وعدلٌ فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على عليّ، في حكمه جارٌّ ومجرور، ومن يذهب إلى هذا الاتجاه جهور النحويين البصريين^(١٦)، إذ يرون عدم جواز تقديم الفاعل على فعله الرفع له؛ وذلك لسببين: أحدهما: أن الفاعل مع الفعل كالكلمة المؤلفة من جزأين، جزؤها الأول الفعل، وجزؤها الثاني الفاعل، فهما كصدر الكلمة وعجزها، وبما أنه لا يمكن تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يمكن تقديم الفاعل على الفعل؛ للشبه بينهما، والآخر: أن تقديم الفاعل يلتبس بالمبتدأ المُخبر عنه بالجملة الفعلية، فلا يعرف السامع هل قصدت الابتداء بالاسم المقدم والإخبار عنه بالفعل الحامل للضمير العائد عليه أم أنك تريد إسناد الفعل إليه وحده؟^(١٧)، وإليه ذهب ابن جني الذي يرى أن عدم جواز تقديم الفاعل على فعله هو الدليل في

عدم جواز تقديم المميز لكونه الفاعل في المعنى^(١٨)، وكذلك ما ذكره ابن السراج من أنَّ تقديم الفاعل على الفعل غير جائز، ولو جاز ذلك لجاز تشنية الفعل وجمعه بعد الفاعل المقدم إن كان مثني أو جمع، فلا تقول: عليّ قام فيكون عليّ فاعلاً مرفوعاً ب(قام)، ولو جاز ذلك، لجاز قولك: العليان قام، والعليون قام، وهو غير جائز^(١٩).
أمّا الاتجاه الثاني: فيرى أصحابه أنَّ الاسم المُقَدَّم على الفعل هو الفاعل، ف(عليّ) في قولك: عليّ عدل في حكمه، فاعل للفعل (عدل) مرفوع به، وهو ما يذهب إليه النحويون الكوفيون^(٢٠)، الذين يرون جواز تقديم الفاعل على الرفع له -المسند إليه على المسند- في الجملة الفعلية^(٢١)، إذ قالوا: الزيدان قام، والزيدون قام، على تقدير: قام الزيدان، وقام الزيدون^(٢٢)، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقول: نائلة^(٢٣):

مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَثِيْدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلُنْ أُمَ حَدِيْدَا^(٢٤)

فيرون أنَّ (مشيها) في البيت فاعل لـ(وثيدا) التي هي حال من الجمال، غير أنَّ برهان الدين ابن القيم أنكر أن يكون في هذا البيت شاهداً للكوفيين في تقديم الفاعل على رافعه، فما جاء هو من باب الضرورة الشعرية، أو أنَّه مبتدأ خُذِفَ خبره وهو العامل في (وثيداً) تقديره (يظهر وثيداً)^(٢٥)، وكذلك من أدلتهم قول الشاعر:

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَوْمُ^(٢٦)

فجعلوا (وصالاً) فاعل مقدّم للفعل (يدوم) وتقدير الكلام: وقَلَّمَا يدوم وصالاً، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام من أنَّ (وصالاً) فاعل للفعل (يدوم)؛ لكنّه ليس الوارد في البيت بل هو محذوف يفسره الفعل (يدوم) المذكور في البيت^(٢٧)، وكذلك قول الشاعر:

فَظِلُّ لَنَا يَوْمَ لَذِيْدٍ بِنِعْمَةٍ فَقِلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٌ^(٢٨)

ذكر الفارسي أنَّ بعض الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على رافعه، ومن أدلتهم البيت السابق، ف(نَحْسُهُ) فاعل مرفوع بـ(مُتَغَيِّبٌ) مقدّم عليه، والأصل فيه: (في مقيل متغيّب نحسُهُ).

والذي يبدو من أراء النحويين أنَّ مسألة تقديم الفاعل على رافعه أو تقديم المسند إليه على المسند، غير ثابتة حتى عند الكوفيين لأن ما يذكر من الشواهد لا يخلو من الاعتراض عليه عند البصريين، فلا يوجد دليل خالٍ من التقدير في توجيه رأي الكوفيين، فرأيهم في تقديم الفاعل على رافعه مبنيٌّ على تقدير الأصل الذي يجب أن يكون عليه، وما كان هذا حاله فلا يخلو من ضعف الحجة والدليل القائم على تقدير الأصل فقولهم: الزيدان قام، والزيدون قام، على تقدير: قام الزيدان، وقام الزيدون^(٢٩)، فلا يستقيم دون التقدير، وكذلك تردد النحويون في النقل عن الكوفيين فمنهم من يقول: بعض الكوفيين، ومنهم من يقول: أهل الكوفة، ومنهم من يقول: الكوفيون، فضلاً عن ورود أكثر من احتمال عند الكوفيين أنفسهم، قال ابن السيد البطليوسي: ((وروى الكوفيون مشيها بالرفع والنصب والخفض، قالوا: فمن رفع أراد ما للجمال وثيدا مشيها، فقدم الفاعل ضرورة. ومن نصب فعلى المصدر لفعل مضمر، أراد تمشي مشيها، ومن خفض فعلى البدل، من الجمال))^(٣٠)، فالكوفيون قد خرجوا في رأيهم هذا عن الاستحقاق النحوي الذي يجب أن يكون عليه الترتيب في الجملة الفعلية، لأن الفعل لا بد له من فاعل ظاهراً كان

أم مضمراً، ورتبة هذا الفاعل بعد الفعل، فإن ظهر بعده فهو الفاعل، وإن لم يظهر فهو مقدر في الفعل، ولا يمكن أن يتقدّم على فعله، فإن تقدّم فهو مبتدأ^(٣١)، وهذا ما عليه أكثر النحويين من الجانب النحوي الذي تفرضه القاعدة النحوية لديهم.

أمّا في الجانب المعنوي فيرى الباحث أنّ هذا الفاعل اللفظي المقدم في هكذا تركيب نحوي، وإن كان قد خرج عن استحقاق الفاعلية التي لو تأخر لحظي بها، لكنّ هذا الخروج لم يكن خروجاً قطعياً غير متصل بفعله، وإن حمل الفعل ضميراً عوض غياب الفاعل الحقيقي، بل بقي متصلاً بفعله معنوياً وإن تغيرت صفة الفاعلية إلى الابتداء، فالضمير الذي ناب عن الفاعل واتصل بالفعل هو عائد على الفاعل الحقيقي الذي تقدّم، فمن الممكن أن يكون مبتدأ في الظاهر وفاعل في المعنى، ويتضح ذلك في جواب السؤال، مَنْ عَدَلَ في حُكْمِهِ؟ في جملة عليّ عَدَلَ في حكمه، فأول ما يتبادر إلى ذهنك هو قولك: عليّ تريد أنّ عليّاً من قام بالفعل وهو إصدار الحكم العادل أو هو من فعل العدل، ولا تجيب عن السؤال بـ(هو) على أنّه فاعل الفعل في الجملة، و((الفاعل اللفظي له جهتان: فاعلية معنوية، ولفظية. فقدّم بإحدهما دون الأخرى))^(٣٢)، فقد يرد في الجملة التي تعدى فاعلها إلى مفعولين ما يكون أحد المفعولين فاعلاً معنوياً، فالأصل الذي يحسن فيه أن يكون مقدّماً على المفعول الثاني الذي يُعدُّ بحكم المفعول به له، كقولهم: ((ألبس من زاركم نسج اليمين، فكلمة: (من) مفعول به، وهي من ناحية المعنى - لا الاصطلاح النحوي - بمنزلة الفاعل؛ لأن مدلولها هو: اللابس، (ونسج اليمين)، هو الملبوس، وفي هذه الحالة يراعى الأصل بتقديم المفعول الذي هو فاعل معنوي))^(٣٣)، وقد ذكر الطيبي^(٣٤) في حاشيته على كلام صاحب الكشف عن اختصاص الله (جل وعلا) بني إسرائيل بنِعْمِهِ وتفضيله لهم، ليختصه بالعبادة، وهذا الاختصاص يتضح في صورتين أحدهما: ((وهو فعل بكم ما فعل دون غيره، وهو مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي على الفعل، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ﴾))^(٣٥) [الأعراف: ١٤٠]، ويرى الدكتور فاضل السامرائي في أنّ مسألة تقديم الفاعل على فعله يجب أن تدرس في الجانب المعنوي دون الجانب النحوي الاصطلاحي، أي دراسة الفرق بين الجملتين، الجملة التي يكون فيها الفاعل متأخر عن فعله، والجملة التي يكون فيها الفاعل متقدّم على فعله، وبيان الغرض الذي من أجله تقدّم الفاعل على الفعل، فكان الغرض من تقديم الفاعل هو: ^(٣٦)

- إزالة الوهم من ذهن المخاطب: ففي جملة عَدَلَ عليّ في حكمه، يكون المخاطب خالي الذهن عن الخبر، فتخبره إخباراً ابتدائياً عن عدل عليّ في حكمه، أمّا إذا قدمت الفاعل في جملة عليّ عَدَلَ في حكمه، فدلالته على أنّ المخاطب لديه علم عن الحكم؛ لكنّه لا يعلم من حكم به، أهو محمد أو عليّ؟ فتخبره أنّ عليّاً هو من حكم، فتزيل ما في ذهنه من الوهم.

- القصر والتخصيص: ففي تقديم الفاعل على فعله يكون قصراً وتخصيصاً للفاعل ومنعاً لاشتراك غيره معه، فقولك: أنجز محمد أعمال الصيانة، يتصور السامع أن محمداً أنجزها وقد يكون معه أشخاص آخرون قد

شاركوه، لكنَّ قولك: محمدٌ أنجز أعمال الصيانة، بتقديم الفاعل أفاد أنَّ محمداً فقط هو من أنجز أعمال الصيانة، فقصرت الإنجاز عليه وخصصته به دون غيره.

- **التعظيم:** من أغراض تقديم الفاعل هو تعظيمه، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، فقدم الفاعل لفظ الجلالة (الله) على الفعل أخرجكم تعظيماً له، وبياناً لعظمة خلقه.

- **تحقيق الأمر وإزالة الشك في ذهن المخاطب:** تقديم الفاعل على فعله، يحقق الأمر ويدفع الشك لدى المخاطب عندما يظنُّ أنَّ المتحدث عنه غير عالم بالأمر أو هو عالم به، فقولك: عليٌّ قلع باب خيبر، هو ليس كقولك: قلع عليٌّ باب خيبر، فترى أنَّ تحقيق الإخبار ودفع المشاركة له من غيره في الجملة الأولى، أظهر وأقوى من الجملة الثانية التي يُحتمل أن يكون هناك أحدٌ معه في قلع الباب، ((ويشهد لما قلنا من أنَّ تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له، أنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكارٌ من مُنكرٍ، نحو أن يقول الرجل: (ليس لي علمٌ بالذي تقول) فنقول له: (أنت تعلم أنَّ الأمر على ما أقول، ولكنك تميل إلى خصمي) وكقول الناس: (هو يعلمُ ذاك وإنَّ أنكرَ، وهو يعلمُ الكذب فيما قال وإنَّ حلفَ عليه) وكقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٣٧).

- **الوعد والضمان:** فيقدم الفاعل في حالة الوعد وضمان تنفيذه والوفاء به، أنا أقضي حاجتك إن شاء الله، أنا أعطيك ما تحتاج من المال، وقد قدّم ليؤكد ويضمن تنفيذ الوعد؛ لأنَّ من تعده بشيء يخالجه الشك بعد الوفاء في الغالب؛ لذلك يحتاج إلى تأكيد الوعد وضمانه، وهذا ما يتم بتقديم الفاعل على فعله.^(٣٨)

- ومما يكثر فيه تقديم الفاعل على فعله المدح، كقول الشاعر:

ولأنت تقري ما خلقت وبغ ضُ القومِ يخلقُ ثم لا يفري^(٣٩)

وكذلك قولك: أنت تعطي الكثير، زيدٌ يقري الضيف، فتقدم الفاعل للمدح، وفي جميع ما تقدم ترى أنَّ الفاعل قد تقدم على الفعل الرافع له، وهو خروج عما يستحقه الترتيب في تركيب الجملة الفعلية، غير أنَّ هذا الخروج كان لتأدية أغراض بلاغية ودلالات معنوية لا تتحقق من دونه، فظاهر اللفظ انقطاع الفاعل عن فعله انقطاعاً تاماً، غير أنَّ الحقيقة هي وجود رابط معنوي بين الفاعل المتقدم وفعله.

ثالثاً: تقديم المفعول الذي يستحق التأخير على الفعل وفاعله:

بعدما تحدثنا عن الفاعل وتقديمه على فعله، وهما جزأي التركيب في الجملة الفعلية، سيكون الحديث في هذه الفقرة عن المفعول به، الذي يُعدُّ عند النحويين من فضلة الكلام الذي يمكن الاستغناء عنه إذا تمَّ معنى الجملة، إذ كان حقُّه أن يأتي بعد الفاعل وفعله في ترتيب الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل والفاعل ثمَّ المفعول، فالمفعول به: هو الاسم الذي يقع عليه تأثير فعل الفاعل^(٤٠)، غير أنَّ هذا الاسم قد يخرج عن استحقاقه فيتقدم

على الفاعل أو على الفاعل وفعله معاً، فيكون هذا التقدّم خروجاً عن نظام التركيب في الجملة الفعلية التي فعلها يتعدّى إلى نصب مفعول به، فيتقدّم المفعول به -الذي يكون حقه التأخر- على الفاعل، بعد أن كان يتبعه في الرتبة والترتيب، وكما هو معلوم أنّ أيّ خروج عن نظام الجملة لا بد أن يكون له دواعٍ أو أسباب أو أغراض لها علاقة ببيان دلالة معينة، ومن أغراض خروج المفعول به عن نظام الجملة الفعلية وتقدمه على الفاعل هو:

- استقامة التركيب: فيخرج المفعول به عن استحقاقه في الجملة الفعلية ليتقدّم على الفاعل، إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فتقدّم المفعول به (إبراهيم) على الفاعل (ربه)؛ لأنّ الفاعل قد اتصل به ضمير يعود على المفعول به، ولو تأخر بحسب استحقاقه في الجملة الفعلية لعاد الضمير على متأخر رتبة ولفظاً، وهو تركيب لا يستقيم مع القاعدة النحوية التي تقول: إنّ الضمير لا يعود على متأخر رتبة ولفظاً^(٤١)؛ لذا خرج المفعول به عن الاستحقاق في التأخر عن الفاعل إلى التقدّم عليه ((لأنه خلاف الوضع، فلا بد أن يُرتّب الكلام ترتيباً يكون فيه المفسّر متقدّماً في اللفظ ليكون الضمير محالاً به على مذكور، فلزم أن يتقدّم المفعول إذا كان هو المفسّر للضمير المتصل بالفاعل)).^(٤٢)

ولكنّ هذه القاعدة النحوية التي خرج على أساسها المفعول به عن استحقاقه في تركيب الجملة الفعلية لم تسلم من الخروج عليها، فنجد بعض الشواهد الشعرية التي تأخر فيها المفعول به عن الفاعل الذي اتصل به الضمير العائد على المفعول به، فصار الضمير عائداً على متأخر رتبة ولفظاً، كقول النابغة:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَىٰ بن حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ^(٤٣)

وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ^(٤٤)

وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي دُرَى الْمَجْدِ^(٤٥)

وقول الآخر: جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبْرِ

وقول الآخر: كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثَوَابَ سُودِدِ

وقد اختلف النحويون في هذا الأسلوب بين من يقيس عليه ومن يمنع القياس، فذهب ابن جني إلى أنّ ما جاء من شواهد في هذا الأسلوب يمكن القياس عليها خلافاً لإجماع النحويين، فالهاء في قول النابغة (جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَىٰ بن حَاتِمٍ) هو ضمير المفعول به وقد اتصل بالفاعل فيكون قد عاد على متأخر لفظاً ومعنى وهو غير جائز، أمّا ابن جني فقال: ((وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: (جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَىٰ بن حَاتِمٍ) عائداً على (عدي) خلافاً على الجماعة))^(٤٦)، وهذا الاختلاف لعل مرده إلى طبيعة التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري الذي ظهرت فيه جملة من اتجاهات التأليف التي تهتم بالخلاف في القضايا النحوية والصرفية^(٤٧)، ومن ذلك نص ابن جني آنفاً.

- إن كان المفعول به ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً: يخرج المفعول به عن استحقاق في ترتيب الجملة الفعلية فيتقدّم على الفاعل، كقوله تعالى: ﴿فَأَرْزَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦]، فتقدّم المفعول به على الفاعل

وهو ضمير الهاء في (أَزَلَهُمَا)، على الفاعل الذي هو (الشيطان)، و((تقديم المفعول على الفاعل في الآية ...؛ لأن الكلام مسوق للحديث عنهما (آدم وحواء) أولاً فقدم ذكرهما على ذكر الفاعل))^(٤٨)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْكُمُ الصَّعِقَةُ﴾ [البقرة: ٥٥]، وقد أحصى الدكتور عبد الخالق عزيمة (١٥١) موضعاً تقدّم فيها المفعول به وهو ضمير متصل على الفاعل في تركيب الجملة الفعلية^(٤٩).

- ومن مواضع تقدّم المفعول به على الفاعل وخروجه عن استحقاقه في التأخر، معرفة على من وقع الفعل عليه لا من فعل، أي: الاهتمام بالمفعول لا الفاعل، فمن المعلوم أنّ لكلّ من الفاعل والمفعول حكمه الخاص ومرتبته من حيث موقع الفاعل من المفعول، لكنّ هذا الاعتبار لا يُراعى في بعض المواضع، وإنّما يُراعى اهتمام المتكلم بأيّ واحد منهما فيقدمه على صاحبه، فتري أنّهم يقدمون المفعول على الفاعل؛ لأنّه أهمّ عندهم^(٥٠)، قال تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، ((وتقديم المفعول على الفاعل للاهتمام بما قدّم، والتشويق لما أحرّ))^(٥١)، ويكون ذلك عند معرفة مواقع الألفاظ الصحيحة في التركيب النحوي للجملة الفعلية، الذي يتيح معرفة اختلاف هذه المواقع، ((كالتقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول، فالتقديم البديل: فعل متعدّد + مفعول به + فاعل، يدل على تركيز الاهتمام على المفعول به))^(٥٢)، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، فقدّم المفعول به (قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ) على الفاعل (شُرَكَائُهُمْ)، اهتماماً بحدث القتل لا بمن قام به، لأنّ قتل الأولاد من أبشع الجرائم التي يرتكبها الإنسان، فقدّم المفعول به لبيان بشاعة هذا الفعل؛ ولأنّه فعل مرفوض لذاته بغض النظر عن مَنْ قام به، وقوله تعالى: ﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا أَلْمَلِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبِرَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠]، فقدّم المفعول به (الَّذِينَ كَفَرُوا) على الفاعل (أَلْمَلِكَةُ)، وذلك للاهتمام ببيان شأنهم وما يؤول إليه مصيرهم الذي يوضحه سياق الآية المباركة.

وكما يتقدّم المفعول على الفاعل كذلك يتقدّم على الفعل وفاعله معاً، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال تعالى: ﴿فَقَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧] وهناك عدد من المواضع التي يخرج فيها المفعول به عن استحقاقه، فيتقدّم على الفعل وفاعله، للاختصاص به كما يرى أبو حيان^(٥٣) ردّاً على الزمخشري الذي يرى أنّ التقديم على العامل لا يكون إلّا للتخصيص^(٥٤)، قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، فأعراب اللفظة بعد الاستفهام ((﴿أَفَحُكْمَ﴾: مفعول به مقدّم الأصل (أبغون حُكْمَ الجاهلية)، وقدّم المفعول؛ للاهتمام، والتأكيد، والمعنى: أفلا يبغون إلّا حكم الجاهلية))^(٥٥)، والذي يظهر من النص السابق أنّ التقديم يكون في الآية لغرض الاهتمام والتأكيد فقط، لكنّه ذكر في تقدير المعنى ما يشير إلى الاختصاص أو التخصيص بالقصر، وهذا لا يمنع أن يكون التقديم لكلا المعنيين: الاختصاص، والاهتمام والعناية بالمفعول وتأكيده، ومن المواضع التي يتقدّم فيها المفعول على الفعل وفاعله:

- الألفاظ كما هو معلوم لها مراتب وترتيبات تنتظم على وفقها في التركيب الجُمليّ، فمنها ما يتصدر الكلام، ومنها ما يتأخر ومنها يتوسط بين الاثنين، ولكلِّ قسمٍ من هذه الأقسام استحقاق يشغل على أساسه ما يستحق من المرتبة التي يكون فيها، وقد تتزاحم بعض الاستحقاقات فيغلب بعضُ بعضها الآخر، كتزاحم استحقاق تأخير المفعول به بعد الفعل وفاعله، واستحقاق صدارة الكلام فيخرج اللفظ عن الاستحقاق الأول إلى الاستحقاق الثاني، وهو عندما يكون المفعول به لفظٍ استحقَّ الصدارة في الكلام، كاسم الاستفهام أو اسم الشرط أو كم الخبرية، ففي هذه الحال يخرج المفعول به عن استحقاقه في التأخير إلى استحقاق التقديم والصدارة، كقوله تعالى: ﴿مَّا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٧]، فجاء اسم الاستفهام (ما) مفعولاً به مقدّم للفعل (يفعل)^(٥٦)، وكذلك اسم الشرط كقوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَحِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، ف(مَنْ) في الآية المباركة هو أيضاً مفعول به مقدّم للفعل (يهد) وللـفعل (يُضِلُّ)، ومما يتصدر أيضاً مفعولاً به مقدّم هو (كم) الخبرية كقوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٦]، فهي أيضاً مفعول به مقدّم على فعله (أهلكنا)؛ وسبب التقديم أنّ هذه الأسماء لها حقُّ الصدارة في الكلام، والفعل المتعدي حقُّه أن ينصب مفعولاً به يكون متأخراً عنه، بحسب استحقاق الترتيب في الجملة الفعلية، غير أنّ تعارض الاستحقاقات النحوية بين هذه التراكيب، جعلت المفعول به الذي يكون أحد هذه الاسماء يخرج عن استحقاقه في التأخر إلى استحقاق آخر هو التقديم والصدارة، والذي يظهر من استعمال هذه الاسماء مفاعيل مُقدّمة على أفعالها، هو وجود بعض الدلالات التي دعت إلى هذا التقديم منها: تخصيص هذه الاسماء، وزيادة في توكيد حصول أفعالها بما لا يخالطه الشك فيها، فتجد الآيات المتقدّمة جاءت في موضع تحدٍ، وبيان عجز عند المتلقي، أو تأنيب وتوبيخ له، ففي قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ﴾، هو بيان غنى الله عن عذاب المنافقين الذي أوضحه في الآيتين السابقتين لهذه الآية، إن تابوا وأصلحوا، فما يريد منهم إلا صلاح حالهم؛ لذلك سألهم بإنكار توبيخاً وتأنيباً لهم على ما هم عليه، فجاء باسم الاستفهام مفعولاً للفعل (يفعل)، وكذلك الحال في الآية الثالثة عندما جاء بـ(كم) الخبرية لبيان عجزهم وأنهم غير مانعي الهلاك عن أنفسهم إن لم يستقيموا ويصلحوا أحوالهم^(٥٧)، أمّا في الآية الثانية فهو تحدٍ صريح لهم أنّهم مهما بلغت قوّتهم، فإنّ زمام أمورهم بيد الله تعالى ولا أحد غيره يستطيع فعل شيءٍ وإن قلّ؛ لذلك جاء باسم الشرط مفعولاً به للفعلين (يهد، ويضل)، وتقديم المفعول به على فعله الناصب له في هذا الآيات إنّما هو من باب الاهتمام بالمتحدّث عنه لا الحدث، وتخصيص الحديث عنه، ((وعوموم (من) الشرطية يشمل المُتحدّث عنهم بقرينة المقام))^(٥٨)، لذلك جاء بما هو واجب التقديم ليكون معبراً عن ذلك المعنى، فتجد في الآية الأولى المستفهم عنه العذاب، وفي الآية الثانية الشرط متعلق بالمهتدي، والضال، فمن يشأ الهداية يُوفّق إليها، ومن يشأ الضلال يُوكّل إلى نفسه، وكذلك في

الآية الثالثة الحديث عَمَّنْ أَهْلِكَ لَا عَنِ الْإِهْلَاكِ لَذَلِكَ جَاءَ بِـ(كَمْ) ومميزها قَرْنَ وتَقَدَّرَ بِـ(كَمْ من قرنٍ أهلكنا) فجاء في جميع ما تقدّم بما يستحق الصدارة؛ ليكون موضع اهتمام المتكلم وعنايته ومحور الحديث ومقصده. (٥٩).

- ضمير النصب الذي يكون في محل المفعول به، حقّه أن يكون بعد الفعل وفاعله، كون المفعول به يستحق هذه المرتبة، وبما أنَّ المفعول به قد يخرج عن استحقاقه في التأخّر عن فعله الناصب له، فيتقدّم عليه؛ لذلك اكتسب ضميره النائب عنه هذا الخروج عندما يكون ضميراً منفصلاً، قال تعالى: ﴿أَهْوِئْ لَآءِ إِيَّاكُمْ كَأَنُورًا يَعْجُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، فالضمير (إِيَّاكُمْ) في محل نصب مفعول به مقدّم على الفعل والفاعل، وقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [النحل: ١١٤]، فالضمير في الآيات المباركة جميعاً هو في محل نصب مفعول به مقدّم على الفعل الناصب له، ((وقدم المفعول للتعظيم والاهتمام به والدلالة على الحصر ولذلك قال ابن عباس (معناه نعبدك ولا نعبد غيرك) وتقديم ما هو مقدم في الوجود والتنبيه على أن العابد ينبغي أن يكون نظره إلى المعبود أولاً وبالذات)) (٦٠)، والغرض من هذا التقديم اختصاص العبادة بالمعبود، ومراد ذلك إلى أنَّ العبادة مختصة بالله جلّ وعلا دون غيره، فلا معبود سواه تجوز له العبادة، لأنّه المتقدّم بها (٦١)؛ لذا فقد خرج المفعول به عن استحقاقه في التأخّر في تركيب الجملة الفعلية إلى التقدّم للدلالة على المعنى المتقدّم الذي قد لا يتحقق لو تأخر ضمير المفعول به، وكذلك لوقوف العامل رأس آية وللاهتمام به وتعظيم شأنه جلّ وعلا (٦٢)، فلو تأخر لاتصل بفعله، ولم يؤد المعنى المقصود، فلو كان القول (إن كنتم تعبدونه) فيمكن أن يكون الشكر لله ولغيره ممن يعبدون، بمعنى أن كنت تعبدون الله فاشكروه، وإن لم تعبدوه فليس عليكم شكره، وهذا غير مقصود، لأنّ العبادة لا تصح ولا تجوز إلاّ لله وحده لا شريك له؛ فتقديم المفعول أفاد حصر العبادة في الله تعالى وقصرها عليه؛ لأنّه إذا قدّم ما حقّه التأخير أفاد القصر والحصر وهو ((إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه)) (٦٣).

- وقد يخرج المفعول به عن استحقاقه في التأخّر، فيقدّم على فعله الناصب له؛ لغرض المدح والثناء، قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: ٨٤]، فقدّم (كلاً، ونوحاً) على فعليهما، مدحاً لهما، وثناءً عليهما، ((وقدّم فيه كلاً للدلالة على أنَّ الهداية الإلهية تعلقت بكل واحد من المعدودين استقلالاً لا أنّها تعلقت ببعضهم استقلالاً كإبراهيم وبغيره باتباعه، فهو بمنزلة أن يُقال وهدينا إبراهيم وهدينا إسحاق وهدينا يعقوب)) (٦٤)، أو قد يكون تقديم المفعول به لغرض الذمّ والتقريع في قول الشاعر:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحاً
لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا (٦٥)

فقدّم المفعول الأول لمانحاً وهو (كلّ الناس) ذمّاً وتقريعاً له على أنّه يمدح كلّ الناس مستحقّاً أو غير مستحقٍّ للمدح، خداعاً منه نفاقاً. (٦٦) ويتضح هذا المعنى من شرح البيت فاسم الفاعل (("مانحاً": من المنح وهو العطاء،

يقال: منحه ويمنحه، والاسم: المنحة بالكسر، وهي العطية، أراد أنه يعطي الناس بلسانه، يعني: بالقول دون الفعل ليخدعهم بذلك)) (٦٧).

- ومن المواضع التي يخرج فيها المفعول به عن استحقاقه، هو أن يقع في جواب (أمّا) عندما لا يوجد غيره في الجملة، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۖ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩-١٠]، إذ خرج المفعول به عن استحقاقه في التأخير إلى تقدّمه على الفعل الناصب له، فحرف الشرط (أمّا) كان حقّه أن يأتي بعده فعل؛ ولكثرة ورود هذا الفعل، والعلم به التزم النحويون حذفه وجعلوا بعض الجواب بينه وبين الفاء ليكون عوضاً عنه، ولا يليه إلا اسم (٦٨)، وهذا الاسم يكون على حالين، مرفوع، ومنصوب، والمرفوع يكون مبتدأ خبر ما بعد الفاء، أمّا المنصوب -وهو ما يعيننا هنا- فيكون مفعولاً مقدّماً للفعل الذي بعده، غير أنّ عمل الفعل في معموله المتقدّم، لا يصحّ إلا أن يصحّ تقديمه بعد تقدير حذف أمّا والفاء، فإن لم يصح بعد تقدير الحذف لم يصح مع وجودهما (٦٩)؛ وذلك ((لأنّ الاسم الواقع، بعد أمّا هو المقصود دون الفعل وأصله أن يكون بعد الفاء؛ لأنّ معناه: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، وقعت أمّا موقع مهما، وزيد موضع الفعل المحذوف))، فخرج الاسم (اليتم، والسائل) الواقع بعد (أمّا) عن استحقاقه في المجيء بعد الفعل (تقهر، وتنهر) إلى التقديم عليها؛ لأمرين: أحدهما تطبيق القاعدة النحوية، والآخر الدلالة على الاهتمام بشأنهما، وعدم الاستهانة به، والتوكيد على عدم ارتكاب هذه الأفعال مع اليتيم أو السائل؛ لأنّها من أفعال الجاهلية التي نهى عنها الإسلام وأكّد على محاربتها والنهي عنها (٧٠)، ولذلك يُقدّر مثل هذا الأسلوب بـ((إن أردت بيان من تعلّق به النهي عن القهر مني، والنهي عن النهر مني؛ فلا تقهر اليتيم ولا تنهر السائل)) (٧١)، ومما تقدّم في المسألة يتضح أنّ تقديم المفعول به على الفاعل وعلى الفعل والفاعل خروج عن الاستحقاق النحوي الذي يطلبه تركيب الجملة الفعلية، غير أنّ هذا الخروج كان لأداء معاني ودلالات يقتضيها السياق، أو المعنى، أو التركيب الذي يرد فيه، فكان خروجاً مبرراً، وفق أساليب بلاغية للاهتمام أو التوكيد أو القصر أو الاختصاص.

رابعاً: تقديم الصفة التي تستحق التأخير على الموصوف:

الصفة من التوابع التي تلي الاسم الموصوف، ولا تتقدّمه لأنّها بيان لما يحمل من أوصاف حميدة كانت أم ذميمة، والصفة ثابتة في الموصوف غير متغيرة؛ لذا كان حقّها أن لا تتقدّم على موصوفها، فلا يحقّ للتابع أن يتقدّم على المتبوع، إذ لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف؛ لأنّها كالصلة من الموصول في إيضاح المعنى، فلا يمكن أن تتقدّم على الموصوف، كما لا تتقدّم الصلة على الموصول، والموصوف يكون على حالين: أمّا معرفة أو نكرة، وفي الحالين يمنع النحويون تقديم الصفة عليه، ولكن في حال تقدمت الصفة على الموصوف المعرفة فإنّها تعرب بحسب موقعها من الجملة، والموصوف المتأخر بدل منها (٧٢)، وهو قبيح، إذ ((لا يجوز: مررت

بالطويل زيد، على أن تجعل الطويل صفة لزيد، ولكن إن أردت: مررت بالرجل الطويل، فحذفت الموصوف وأبدلت زيدا من الصفة، جاز على قبح^(٧٣)، قال الشاعر:

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرَ يَمَسُّهَا
رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّعْدِ^(٧٤)

فتقدمت الصفة (العائدات) على الموصوف (الطير)، وهو خروج عن الاستحقاق في تأخر الصفة عن موصوفها، وهناك من يجيز تقديم الصفة بعد الاسم المعرفة إن صلحت لمباشرة العامل، فعند ذلك تعرب بحسب موقعها من الجملة، والموصوف يكون بدلاً منها^(٧٥)، أما إذا تقدمت الصفة على الموصوف النكرة فإنها تعرب حالاً؛ لأنَّ الحال صفة في المعنى لا في اللفظ^(٧٦)، وإن كان ذلك قبيحاً، غير أنه أحسن القبيحين، إذ لو بقيت صفة مع تقدمها لكان ذلك أقبح^(٧٧)، ومن ذلك قول الشاعر:

وَتَحْتَ الْعَوَالِي بِالْقَنَا مَسْتَظِلَّةً
ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْغُيُونَ الْجَائِرُ^(٧٨)

في البيت أنفاً تقدمت الصفة (مستظلة) على الموصوف (ظباء) فأعربت حالاً، وشرط إعرابها حالاً هو أن النكرة مما يصح أن توصف، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

لِعَزَّةٍ مُوحِشًا طَلًّا قَدِيمٌ
عَفَاهُ كُلُّ أَسَحَمٍ مُسْتَدِيمٍ^(٧٩)

فقدَّم الصفة (موحشاً) على الموصوف (الطلل) ونصبها على الحال، فتجد أنَّ الصفة في ما تقدَّم من الكلام قد خرجت عن استحقاقها في التأخر عن الموصوف إلى التقدم عليه، وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن الكريم، إذ قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣١]، فجاءت الصفة (فجاجاً) مقدَّمة على الموصوف (سُبُلًا)، والسُّبُل: جمع السَّبِيل الذي هو ((الطَّرِيقُ، وَمَا وَضَحَ مِنْهُ، زَادَ الرَّاعِبُ: الَّذِي فِيهِ سُهولةٌ))^(٨٠)، أما ((الْفَجُّ الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ بَيْنَ جَبَلَيْنِ؛ وَقِيلَ: فِي جَبَلٍ أَوْ فِي قُبُلِ جَبَلٍ، وَهُوَ أَوْسَعُ مِنَ الشَّعْبِ))^(٨١)، وما يؤيد تقديم الصفة على الموصوف هو وصف السُّبُل بالفجاج أي: الواسعة، في قوله تعالى: ﴿لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾ [نوح: ٢٠]، فخرجت الصفة عن استحقاقها في التأخر عن الموصوف في الآية الأولى وتقدمت عليه، وهذا التقدم لم يكن تقدماً اعتبارياً بل جاء لبيان دلالة معنوية قد لا تظهر من دون هذا التقديم، فعندما ذكر خلق الأرض والجبال، وأنَّ هذه الجبال تثبت للأرض، جعل فيها سهولة الطرق الواسعة ليتمكنوا من السير فيها؛ فقدَّم الفجاج على السُّبُل لبيان هذه الحقيقة وكيفية الخلق، فضلاً عن اهتمامه بالحديث عن كيفية خلق هذه الطرق في الموضع الذي يصعب فيه إيجاد الطريق، نظراً لما تحمله الجبال من الصعوبة والوعورة والقسوة في تضاريسها، لكنَّه عندما تحدث في الآية الثانية عن السير في تلك الطرق أو السُّبُل، وصفها بأنَّها (فجاج) أي واسعة، فجاء بالصفة على وفق ما تستحق، ففي الآية الأولى أراد الكيفية التي تكونت فيها هذه الطرق وهو مقام أقرب إلى بيان الحال من الصفة، فأخرج الصفة عن استحقاقها في التأخر لتكون حالاً، أمَّا في الآية الثانية التي أراد فيها إثبات صفة هذه الطرق، فأخَّر الصفة بعد الموصوف، ومما يؤيد هذا المعنى هو تقدُّم

ذكر الآية الأولى في سور الأنبياء التي كانت في سياق آيات الخلق والتكوين، على الآية في الثانية في سورة نوح التي جاءت في سياق تعداد نِعَم الله وبيان فضائله، وتقدّمتها آية تدلّ على انبساط الأرض وسهولتها في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: ١٩]، ففي الآية الأولى التي تقدّمت فيها الصفة على الموصوف؛ لأنّ احتمال الصعوبة وارد على الرغم من سعة الطُرق؛ وذلك أنّها في الجبال التي تنماز بالوعورة والقساوة والشدة كما تقدّم ذكره، وهذا يجعلها غير ثابتة الصفة، وهذا المعنى أليق بالحال وأنسب، فالحال يعبر عن صفة غير ثابتة ومتغيرة لذلك قدّم الصفة على الموصوف، أما في الآية الثانية فالصفة أثبت لذلك آخرها عن الموصوف؛ لأنّ المقام أليق بالصفة وأنسب لها، فمن المستبعد إيجاد الصعوبة والعناء في الطرق الواسعة التي تكون في الأراضي السهلة المنبسطة.^(٨٢)

وقد أجاز بعضهم خروج الصفة عن استحقاقها فتقدّم على الموصوف وشرط هذا الجواز أن تكون قد سُمعت عن العرب، وهو قليل أو نادر، ولهم فيها وجهان من الإعراب: أحدهما أن تبقى على حالها من الوصف وإن تقدّمت على الموصوف، وهو خلاف ما تستحق من المرتبة التي يجب أن تكون عليها وهي التأخر عن الموصوف، ومن ذلك قول الشاعر:

وبالطويل العُمَرُ عُمَرًا حَيَدَرًا كَمَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إِذْ تَنَصَّرَا^(٨٣)

فالطويل صفة تقدمت على موصوفها، وكان حقّها أن تتأخر عنه، إذ الأصل فيه العُمَرُ الطويل^(٨٤)، والوجه الآخر: هو جعل الصفة مضافة إلى الموصوف، وهذا لا يدخل في باب خروج الصفة عمّا تستحق من التأخير عن الموصوف؛ لأنّها دخلت في بابٍ نحويّ آخر وهو باب المضاف والمضاف إليه، وهذا الباب كثر ذكره في القرآن الكريم^(٨٥)، ومن دلالات خروج الصفة عن الاستحقاق في تقدّمها على الموصوف الزيادة في التوكيد

خامساً: تقديم الحال الذي يستحق التأخير على صاحبه:

الحال وصفٌ يتبع الاسماء لبيان الكيفية التي تكون عليها تلك الاسماء أو لتوكيدها، ((والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير ملازمة. ولا يجوز أن تكون خِلْقَةً، لا يجوز أن تقول: جاءني زيد أحمر ... ولا جاءني عمرو طويلاً، فإن قلت: متطاولاً أو متحاولاً جاز، لأن ذلك شيء يفعله وليس بخِلْقَةٍ))^(٨٦)، وهو على قسمين: حال مؤسسة، تؤسس لمعنى جديد يعرف بذكرها، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَأُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]، (فساداً) حال من الواو في يسعون، وحال مؤكده يُستفاد معناها مما قبلها، قال تعالى: ﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: ١٩]، (ضاحكاً) حال مؤكدة^(٨٧)، والحال صفة في المعنى لا في

اللفظ، وما يفرق الحال عن الصفة أنَّ الصفة ثابتة والحال متغيرة، كما أن الصفة تأتي للتفريق بين اسمين اشتراكا في اللفظ، أمَّا الحال فزيادة في الخبر والفائدة^(٨٨)، وحقُّ الحال أن تتأخر عن صاحبها أو العامل فيها؛ لأنها نكرة فيها إخبار أو زيادة في الإخبار عن المعرفة الذي هو صاحب الحال، أمَّا حكمها الإعرابي فتكون منصوبة؛ لأنَّ الفعل يقع فيها كما يقع في الظرف، والفرق بينهما في الدلالة، فدلالة الظرف على الزمان والمكان على حين دلالة الحال على الكيفية التي يكون عليها صاحب الحال^(٨٩)، فإن تقدَّم الحال على صاحبه أو العامل فيه، يكون قد خرج عن استحقاقه الذي وجب أن يكون عليه، كما في قوله تعالى: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُتْتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧]، ف(خُشْعًا) جاءت حال مُقَدِّمة حَقُّها أن تتأخر عن صاحبها الذي هو ضمير الواو في (يخرجون) بحسب القاعدة النحوية، لكنَّها خرجت عن هذا الحقُّ فتقدَّمت، وكذلك قول الشاعر:

تَرْحَلُ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ مُرْقَشٌ عَلَى طَرَبٍ تَهْوِي سِرَاعًا رَوَاحِلُهُ^(٩٠)

فقدَّم الحال (سِرَاعًا) على صاحب الحال (رواحله)، واستحقاق الكلام أن يكون: رواحله سِرَاعًا.

وتقديم الحال في الآية المباركة وفي بيت طرفة بن العبد، كان بياناً للحال التي كان عليها أصحابها، فالكلام لم يكن عن أصحاب الحال، بل كان عن الحال التي هم فيها، وقدَّم ذكر الحال زيادة ومبالغة بما هم عليه من الذلِّ والهوان، فالآية تجدها بدأت بالحال وخُتِمت بالحال أيضاً، والحالين مرتبطتين بخروجهم الذي يعد أمراً قطعي الحصول ومُسلَّم، لكنَّ كيفية هذا الخروج والهيئة التي يخرجون عليها هي ما لم تكن واضحة المعالم، لذلك قدَّم الحال لبيان كيفية هذا الخروج وإشارة إلى أنه خروج غير مرغوبٍ به؛ لأنَّ خشوع الأبصار إنما يكون من أمرٍ يُخجل منه، وأنَّه مصحوب بالذلِّ والإهانة^(٩١)؛ وتكرر ورود الخشوع المصحوب بالذلِّ مع الأبصار في أكثر من موضع في القرآن الكريم، كما بدأت الآية بعدها بالحال (مُهِطِعِينَ) أيضاً في قوله تعالى: ﴿مُهِطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ [القمر: ٨]، والذي يظهر من جو الآية أنَّ هذا الخروج لجماعة من البشر قد افترقوا ذنوباً لا يقوون معها على رفع أبصارهم في وجوه الناظرين، قال تعالى: ﴿وَتَرَبُّهُمْ يَعْزُّونَ عَلَيْهَا خَشِيعِينَ مِنَ الدَّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، وقد تكرر ذكر هذا الخروج وكيفيته في موضع آخر من القرآن الكريم، إذ قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصْبٍ يُؤْفُضُونَ ۖ خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَهِقُهُمْ ذَلَّةٌ ذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [المعارج: ٤٣-٤٤]، وكذلك قدَّم الحال على صاحبها، تأكيداً لما ذكر من حالهم الأولى في سورة القمر الآية السابعة^(٩٢)، أمَّا الشاهد الشعري فقد ذكر طرفة بن العبد أنَّ مُرْقَشًا قد رحل حزيناَ مهموماً مسرعاً الجري براحلته، فهو لا يريد وصف الراحلة بالسرعة وإنما أراد بيان الحال التي عليها مُرْقَشٌ والكيفية التي هو فيها من سرعة الارتحال محزوناً ومهموماً، وكما نُقل عن العرب أنَّها تقدَّم من الكلام ما تهتم به، وما كانت به أعنى^(٩٣).

سادساً: تقديم جواب الشرط الذي يستحق التأخير على أداة الشرط وفعله.

أسلوب الشرط من الأساليب النحوية التي تلتزم ترتيباً خاصاً في بناءها، فيتألف هذا الأسلوب من الأدوات الشرطية التي يكون لها حقُّ الصدارة في الكلام، يليها في الترتيب جملة فعل الشرط وبعدها جملة جواب الشرط، وهذه الأقسام الثلاثة في هذا الأسلوب يطلق عليها عبارة الشرط عند المحدثين، وجملة الشرط أو الجزاء عند القدماء^(٩٤)، ويكون حصول معنى الجملة الثانية وهي جملة جواب الشرط متعلقاً بحصول الجملة الأولى وهي جملة فعل الشرط عن طريق أداة الشرط، وما يخرج من هذه الأقسام عن هذا الترتيب يعدُّ خارجاً عن استحقاقه النحوي في ترتيب عبارة الشرط، ((فجملة الشرط إذن تتألف من عبارتين لا استقلال لإحدهما عن الأخرى، تسمى العبارة الأولى شرطاً، وتسمى العبارة الثانية جواباً أو جزاء، وليست عبارة الشرط جملة... وإن تألفت في ذاتها من مسند إليه ومسند؛ لأنها ... لا تعبر عن فكرة تامة أيضاً، وهذه الفكرة التامة إنما يُعبر عنها بجملة الشرط التي تعتمد في وجودها على الشرط والجواب جميعاً))^(٩٥)، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّكِرِينَ﴾، [آل عمران: ١٤٥]، فإيتان الثواب في الدارين -الدنيا، والآخرة- مرتبط بالإرادة التي يرغب فيها المرید، متى ما تحققت الأسباب الحقيقية لهذه الإرادة جاء إيتان الثواب، والرباط بين الطرفين -الإرادة للثواب وإيتانه- هو اسم الشرط (مَنْ)، وقال المتنبي:

مَنْ يَهْنُ يَسْهُلُ الْهَوَانُ عَلَيْهِ مَا لِيُجْرَحَ بِمَيْتٍ إِيْلَامٌ^(٩٦)

(مَنْ) أداة شرط جازمة، و(يَهْنُ) فعل مع فاعله المستتر فيه جملة الشرط، (يَسْهُلُ الهوان عليه) جملة جواب الشرط، وهذا الترتيب الذي تُبنى عليه عبارة الشرط على وفق القاعدة النحوية المقررة من النحويين، ويُعدُّ أسلوب الشرط من أهم الأساليب القرآنية التي نهج فيها القرآن الكريم التعبير عن مواطن الشدة والعسر وأهوال يوم القيامة^(٩٧)، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ ۝٢ وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝٤ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار: ١-٥]، أو المواطن التي تحتاج تحديداً دقيقاً، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧-٨]؛ وذلك لأن هذه الأحداث لها نتائج مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسبابها عن طريق أداة الشرط، التي تربط الأسباب بمسبباتها^(٩٨)، ويرى النحويون أن دلالة أسلوب الشرط هي دلالة احتمالية لا ترجيح لطرفٍ منها على الطرف الآخر، أي أنَّ نسبة احتمال حصول الحدث من عدمه متساوية بين الطرفين، وهذه الاحتمالية في النسبة جاءت نتيجة تركيب عبارة الشرط بهذه الكيفية التي أعطتها دلالة الاحتمال^(٩٩)؛ لكنَّ هذه الدلالة في عبارة الشرط قد تتغير عند تغيير تركيب وترتيب هذه العبارة، قال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩]، فتجد في الآية الكريمة قد اختلف نظام العبارة الشرطية فتقدّمت جملة جواب الشرط على الأداة وفعل الشرط، والآية نصٌّ لا سبيل إلى رفضه، أو قد يتقدّم أحد أركان جملة الجواب على الشرط والأداة، فمما لا شك فيه أن هذا التغيير في ترتيب العبارة الشرطية يستتبعه

تغير في دلالة هذه العبارة، فضلاً عن خروجه عن الاستحقاق الذي وضعه النحويون لقاعدة الصدارة في بعض الألفاظ ومنها ألفاظ الشرط، وقد اختلف النحويون في المُقَدَّم هل هو جواب الشرط أم هو جملة دالة على جواب الشرط؟ وجواب الشرط محذوف بدلالة هذه الجملة المتقدمة، وقد ذكرت كتب النحو الخلاف في هذه المسألة بالتفصيل^(١٠٠)، وتلخصت مسألة تقديم جواب الشرط على أداة الشرط فعله في ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى منع تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعله، وهم أكثر جمهور البصريين، إذ يرون أن ما تقدّم هو ليس جواباً للشرط بل هو جملة دالة على جواب الشرط، فقولك: أكرمك إن أتيتني، ليس المُقَدَّم على الأداة جواباً بل دليل على الجواب المحذوف وتقدير الكلام: أكرمك أن أتيتني أكرمك، فأكرمك الثانية هي جواب الشرط المحذوف الذي دلّ عليه ما تقدّم على أداة الشرط، ولا يخفى ما فيه من التكلف والنقل^(١٠١)، قال الشاعر:

فلم أرقه إن ينج منها، وإن يمت
فطعنة لا عس ولا بمغمّر^(١٠٢)

فقدّم جواب الشرط (فلم أرقه) على أداة الشرط وفعلها (إن ينج منها)، وقد رفض ابن جني أن يكون المُتَقَدِّم جواباً للشرط، إذ قال: ((وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع وعنه حاجر، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدّم المجزوم على جازمه))^(١٠٣)، والذي يدفع أصحاب هذا المذهب إلى إنكار تقديم الجواب على الشرط هو أنّ أداة الشرط لها الصدارة في الكلام، فتقديم الجواب ينفي هذه القاعدة ويخرجها عن الاستحقاق الذي يجب أن تكون عليه، فهم نظروا إلى الحفاظ على القاعدة دون النظر إلى تحقيق المعنى من عدمه، فاجزؤوا إلى تقدير جواب محذوف بدلالة المُتَقَدِّم. ^(١٠٤)

المذهب الثاني: يرى جواز تقديم جواب الشرط على الأداة وفعل الشرط، وهو مذهب الكوفيين ومن تبعهم، من النحويين كأبي زيد الأنصاري، والأخفش^(١٠٥)، والمبرد، فيذهبون إلى أنّ المُتَقَدِّم هو جواب الشرط وليس دليلاً على الجواب المحذوف، ففي قولك: تنال الثواب إن تفعل الخير، جملة الجواب هي (تنال الثواب)، وما بعدها هو أداة الشرط وفعله^(١٠٦)، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، فجملة (اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا) هي جملة جواب الشرط في الآية المباركة، و(إن كنتم مؤمنين) أداة الشرط وفعله، ولا وجود لجواب محذوف مفسراً بما تقدّم على أداة الشرط وفعله.

والمذهب الثالث: جمع بين المنع والجواز في تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعله، فوضع شروطاً لجواز التقديم إن تحققت هذه الشروط جاز تقديم الجواب، وإن لم تتحقق امتنع التقديم، وهو مذهب المازني الذي اشترط في جواز تقديم الجواب أن لا يكون فعل الجواب ماضياً، فلا تقول: احترمت من يحترمني، إنما تقول: أحترم من يحترمني، قال تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، جاز أن يتقدّم جواب الشرط (يستجيبوا) على أداة الشرط وفعله؛ لأنّه ليس فعلاً ماضياً.

وكذلك اشترط بعض البصريين جواز تقديم الجواب إن كان فعل الشرط أو فعل الشرط والجواب ماضياً، فنقول: أسامحك إن سامحت أحمد، أو سامحتك إن سامحت أحمد، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤]، فتقدم جواب الشرط (همَّ بها) وهو فعل ماضٍ وفعل الشرط ماضٍ أيضاً، لذلك جاز تقديم الجواب على رأي بعض البصريين.^(١٠٧)

والذي تقدم في المسألة يشير إلى أن الأصل في الجملة الشرطية هو أن يكون الترتيب فيها مبنياً على تقدم الأداة ثم فعل الشرط وجوابه^(١٠٨)، وهذا يعني أن جملة جواب الشرط قد خرجت عن استحقاقها في الترتيب الذي وضعه النحويون لها أصلاً، والذي يبدأ بالأداة وجملة الشرط وجملة الجواب، وهذا الخروج عن القاعدة النحوية لا بد له من دلالة، لاسيما أنه قد ورد في كثير من الكلام الفصيح، وأفصح الكلام وأقومه كلام الله جلّ وعلا، إذ ورد هذا الأسلوب في جملة من الآيات الكريمة منها، قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿فَسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْظُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [القلم: ٤١]، وكثير من الآيات التي جاء فيها جواب الشرط مقدماً على أداة الشرط وفعله، فدلالة أسلوب الشرط هي الربط بين معنيين أحدهما متوقف على الآخر عن طريق أدوات الربط بينهما والتي تُعرف بأسماء الشرط، وما بعد الأداة يكون سبباً لما بعده وعلّة لحصوله، فحصوله يكون مشروطاً بالحدث الذي يسبقه، ((وذلك أن كل شيء يكون سبباً لشيء أو علّة له فينبغي أن تُقدّم فيه العلّة على المعلول، فإذا قلت: إن تأتني أعطك درهماً فالإتيان سببٌ للعطية، به يستوجبها، فينبغي أن يتقدم وكذلك إذا قلت: إن تعص الله تدخل النار، فالعصيان سبب لدخول النار فينبغي أن يتقدم فأما قولهم: أجيئك إن جئتني، وإنك إن تأتني، فالذي عندنا أن هذا الجواب محذوف كفى عنه الفعل المقدم وإنما يستعمل هذا على جهتين: إما أن يضطر إليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحققه التأخير، وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فنقول: أجيئك، فيعذك بذلك على كل حال ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب فنقول: إن جئتني ويستغنى عن الجواب بما قدم))^(١٠٩)، لكننا نجد أن هذا الحدث المشروط قد تقدم على الشرط والأداة التي تربطهما، وهذا التقدم لم يكن تقدماً اعتباطياً، بل له دلالة التي دعت إلى الخروج عن استحقاقه الذي يجب أن يكون عليه، ومن دلالة تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعله، هو عدم اشتراط تحققه بالشرط المذكور، إذ قد يحصل تحققه دون تعلقه بالشرط المتأخر، قال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩]، فالتذكير هنا غير مشروط بالنفع، وإنما هو تلبية للأمر واستجابة له، لأنّ التذكير من أساسيات التبليغ وديمومة الاستقامة عليه، ولا فرق في كونه نافعاً أو غير نافع، فهو بمقتضى العقل والمنطق مطلوب، وقوله: ((فذكّر)) (أمر النبي صلى الله عليه وآله) أن يذكر الخلق ويعظهم (إن نفعت الذكرى)، وإنما قال ذلك، وذكره تنفع لا محالة في عمل الإيمان،

والامتناع من العصيان، لأنه ليس بشرط حقيقة، وإنما هو إخبار عن أنه ينفع لا محالة في زيادة الطاعة، ...، وقيل: معناه عظمهم إن نفعت الموعظة أو لم تنفع))^(١١٠)

أما لو تقدّم الشرط على الجواب، فجاء الكلام على نحو اشتراط النفع في التذكير، فقال: إن نفعت الذكرى فذكر، فيكون الأمر بالتذكير مقترن مع النفع وإن لم ينفع التذكير فلك تركه لعدم تحقق شرطه والله أعلم، فضلاً عن كون النفع هو علة للتذكير والعلة تُقدّم على المعلول، لكنّه لم يجعل النفع علة عندما تقدّم الجواب، بل صيّرته نتيجة للتذكير قد تتحقق وقد لا تتحقق^(١١١)، ولعل من ذلك قوله تعالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، فتجد أن سياق الآية العام يشير إلى أن التذكير ليس للجميع وليس شرطاً واجباً إنما هو تخيريّ فقال: (وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ)، ثم قاله له: (فذكر) الذين يخافون الوعيد، فإن لم يوجد أحد في موقف التذكير يخاف الوعيد فأنت غير ملزم بالتذكير؛ لذلك قدّم الجواب دفْعاً لإلزام التذكير إلا لمن يخاف الوعيد والله أعلم. كما نجد أن تقديم جواب الشرط جاء في جملة من الآيات التي يُذكر فيها عجز المشركين وآلهتهم عندما تحادهم القرآن الكريم، فقال لهم: (فسألوهم، فأتوا بحديث مثله، فليأتوا بشركائهم)، فقدّم الجواب على الشرط ليكون الطلب عاماً مطلقاً غير مقيد بالشرط^(١١٢)، ثم أضاف الشرط الذي هو (ينطقون، وصادقين) لتوكيد عجزهم، إذ لو قدّم الأداة وفعل الشرط على الجواب، لصار السؤال، والإتيان بالحديث أو الشركاء، مشروطاً بالنطق أو بالصدق، أي: أن كان ينطق فسألوه، وإن كانوا صادقين فليأتوا بحديث أو بشركائهم، فقدّم الجواب على الأداة وفعل الشرط، لبيان أن الآلهة التي يعبدونها جامدة لا تنطق وإن سألوها، وأن المشركين يكذبون في ادعائهم ولا يستطيعون الإتيان بالحديث أو الشركاء حتى لو كانوا صادقين، ((فقال: ﴿فسألوهم﴾ أي: عن الفاعل ليخبروكم به وقوله: ﴿إن كانوا ينطقون﴾ أي: على زعمكم أنهم آلهة يضرّون وينفعون فيه تقديم جواب الشرط أي: فإن قدروا على النطق أمكنت عنهم القدرة وإلا فلا، فأراهم عجزهم عن النطق وفي ضمنه أنا فعلت ذلك))^(١١٣)، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَّءَا بُرْهَنَ رَبِّهٖ كَذَلِكَ لِنَصْرَفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]، فنجد أن القرآن قدّم جواب الشرط على الأداة (لولا) وفعل الشرط، وهو خلاف ما يستحقه التركيب في الجملة الشرطية، فالجواب يجب أن يتأخر عن أداة الشرط وفعله، لكنّه قد يتقدّم لعله يقتضيه المعنى، وهنا تقديم جواب الشرط على (لولا) وفعل الشرط، هو لشدة الاهتمام والعناية^(١١٤)، فقدّم (همّ بها) على (لولا أن رأى برهان ربّه)، لبيان أهمية ما جال في فكر يوسف (عليه السلام) من ردت الفعل التي كانت على همّها به، وأن ما يصدر منه ممتنعاً لوجود أداة الشرط التي تدل على امتناع الفعل لوجود المانع وهو برهان ربّه؛ لذلك قدّم الممتنع عنه على المانع زيادة في أهميته، و((أن تأخير جواب ﴿لَوْلَا﴾ حسن جائز، إلا أن جوازه لا يمنع من جواز تقديم هذا الجواب، وكيف ونقل عن سيبويه أنه قال: إنهم يقدمون الأهم فالأهم، والذي هم بشأنه أعنى فكان الأمر في جواز التقديم والتأخير مربوطاً بشدة الاهتمام))^(١١٥)، فإن الامتناع عن الفعل أو الإقدام عليه

أهم من المانع مهما كان نوع ذلك المانع في مثل هذه الحال، فلو أقدم يوسف (عليه السلام) على أي فعل سلباً - وحاشاه من ذلك - أو إيجاباً لأصبح مُداناً، فقدم الجواب على الأداة والشرط لبيان هذه الحقيقة والله أعلم^(١١٦)، ومن مواضع تقديم الجواب على الشرط قول الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): ((وَلَقَدْ بُصِّرْتُمْ إِنْ أَبْصَرْتُمْ، وَأُسْمِعْتُمْ إِنْ سَمِعْتُمْ، وَهَدَيْتُمْ إِنْ اهْتَدَيْتُمْ))^(١١٧)، فتقدم جواب الشرط على الأداة وفعل الشرط في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) ومن دلالات تقديم جواب الشرط؛ هو الإخبار بحقيقة أنهم قد كانوا على معرفة وعلى بينة بما دُعوا إليه من التبصرة والاستماع والهداية، ثم جاء بالشرط وفعله، متأخراً للدلالة على إنكارهم وعدم التزامهم والنفقاتهم، وبيان تقصيرهم بعدم الإبصار والسمع والهداية، لذلك استعمل الفعل المبني للمجهول للدلالة على أن الفعل حاصل وللتركيز على الحدث أو الحال الذي هم فيه دون الالتفات إلى الفاعل، فضلاً عن دلالة على الاستغراب والتعجب من عدم الإبصار والسمع والاهتداء.

ومن مواضع خروج جملة الشرط عن استحقاقها هو أن تكتنف أداة الشرط وفعلها جملة جواب الشرط، فتتوسط أداة الشرط وفعله جملة الجواب، ومن ذلك قول الإمام علي (عليه السلام): ((اعْقِلُوا الْخَبَرَ إِذَا سَمِعْتُمُوهُ عَقْلَ رِغَايَةٍ لَا عَقْلَ رِوَايَةٍ))، فنجد أنَّ أداة الشرط وفعله قد توسطتا جملة جواب الشرط، التي هي (اعقلوا الخبر عقل رعاية لا عقل رواية)، وكان استحقاق جملة الشرط بحسب الترتيب النحوي لها أن تكون على النحو الآتي: إذا سمعتم الخبر فاعقلوه عقل رعاية لا عقل رواية، فتقديم جملة جواب الشرط على أداة الشرط وفعله، أفادت الأمر بتعقل الخبر بصورة عامة أي، فأَيُّ خبر يردك يجب تعقله والتثبت من صحة وروده ثم جاء بجملة الشرط لتكون جملة اعتراضية وسط جملة الجواب، للدلالة على زيادة التعقل للأخبار التي ترد عن طريق السمع، والتثبت منها، وتخصيص هذا النوع من الأخبار بعدم الدقة في أكثره، ودليل اعتراض أداة الشرط وفعله في جملة الجواب، هو عند حذف الأداة وفعل الشرط تجد الكلام لا يفقد استقامته ودلالته على المعنى التام الذي يُحسن السكوت عليه فتقول: اعقلوا الخبر عقل رعاية لا رواية.^(١١٨)

ولعل ما ذهب إليه النحويون الكوفيون من جواز تقديم جواب الشرط على الأداة وفعل الشرط أدق مم ذهب إليه البصريون؛ لأنه أبعد عن التكلف في تقدير الكلام الذي قد يكون في بعض المواضع بعيداً عن الجزالة وحسن السبك الذي تتطلبه البلاغة، فتقدير جملة الجواب المحذوفة على رأي البصريين في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكُمْ غُلَبُونَ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، تحمّل النص ما لا يحتمل، لا سيما إن كان المعنى واضحاً وإن تقدمت جملة الجواب، فلا حاجة إلى تقدير كلام محذوف قد ذُكر؛ لكن ما دفعهم إلى هذا هو محاولة الحفاظ على القاعدة التي أقرّوها، والتمسك بقضية العامل على حساب بلاغة النص والمعنى.

الخاتمة:

وفي ختام البحث توصلت إلى أهم النتائج التي أفرزها البحث ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

١- تعدُّ مسألة التقديم والتأخير في النحو العربي أو في اللغة العربية، من المسائل الرئيسة التي تساعد في الكشف عن جملة من الدلالات والمعاني التي لا يمكن أن تتضح من دون أن تتقدم بعض الألفاظ على بعضها الآخر أو تتأخر عنها.

٢- تعدُّ قضية التقديم والتأخير في اللغة العربية، هي خروج عن أصل القاعدة النحوية أو ما يستحقُّه اللفظ من الرتبة، وهذا الأمر يُحدث تغييراً في التركيب يترتب عليه تغييراً في المعنى؛ لأنَّ تقديم اللفظ على غيره من الألفاظ المجاورة، يعطي معنًى إضافياً للمعنى الأصلي قبل التقديم.

٣- يساعد تقديم الألفاظ في بعض التركيبات النحوية على إعادة النظر في صياغة بعض القواعد النحوية، والتي يعدُّ التقديم فيها خروجاً عن القاعدة النحوية المبنية على أساس المواقع الإعرابية للألفاظ، بأن يتم تحليل العلاقة بين الألفاظ على أساس المعنى.

٤- التركيز على نظرية العامل في ترتيب الجملة وتركيبها على حساب جانب المعنى، فالمهم عند النحويين في بعض المسائل، جانب الإعراب أكثر من جانب المعنى، فإن تزامم المعنى والإعراب رجَّحوا جانب الإعراب على المعنى موافقةً للعامل في التركيب.

الهوامش

(١) دلائل الإعجاز: ٦٠.

(٢) الكتاب، سيبويه: ٢٣/١.

(٣) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ١/ ١٠٦.

(٤) علل النحو، ابن الوراق: ٢٨٥.

(٥) الكتاب، سيبويه: ١/ ١٩٢.

(٦) يُنظر: نتائج الفكر في النحو: ٣١٢.

(٧) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٩٩.

(٨) يُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني: ١/ ٥٠٥.

(٩) يُنظر: التعبير القرآني، فاضل السامرائي: ٥١.

(١٠) نهج البلاغة، شرح محمد عبده: ١٥٩.

(١١) البيت نُسبه جمال الدين بن نباته (في كتابه سرح العيون) لمرئ القيس: ٣٥٦، وكذلك منسوب إلى نصيب بن رباح الأكبر في شرح الأمالي، أبو عبيد البكري: ٤٠١.

(١٢) ينظر: العدول عن أصل وضع الجملة بالحذف في سورة (المؤمنون) وأثره في المعنى، محمد عبد الله هزيمة: ٥٦٧. (بحث)

(١٣) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١/ ٢٠٠.

(١٤) العوامل المائة، عبد القاهر الجرجاني: ١٢٤.

(١٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: ١/ ٦٣.

(١٦) يُنظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الحنود: ٤٤٤.

- (١٧) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ٨١/٢.
- (١٨) يُنظر: الخصائص: ٣٨٦/٢.
- (١٩) يُنظر: الأصول في النحو: ٢٢٨/٢.
- (٢٠) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي: ٤٦-٤٧، دراسات في النحو، الزعبلوي: ٣٩٨/١.
- (٢١) يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن الأشموني: ٣٨٨/١.
- (٢٢) يُنظر: المقاصد الشافية، الشاطبي: ٥٤٦/٢.
- (٢٣) وهي زنوبيا ملكة تدمر، واسمها نائلة بنت عمرو. يُنظر ترجمتها في: تاريخ الطبري، جرير الطبري: ٦١٨/١ وما بعدها.
- (٢٤) البيت من شواهد: معاني القرآن للفراء ٧٣١٩٣/٢، وذكره ابن هشام في كتابه: حاشيتان له على ألفية ابن مالك: ١٥٨/١.
- (٢٥) يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٢٩٨/١.
- (٢٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه/ ٤٩٤ .
- (٢٧) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: ٧٥٨. (تحقيق مازن مبارك، محمد علي).
- (٢٨) البيت لأمرئ القيس في ديوانه: ٣٨٩.
- (٢٩) يُنظر: المقاصد الشافية، الشاطبي: ٥٤٦/٢.
- (٣٠) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ١٧٢/٣.
- (٣١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي: ٥٨٤/٢.
- (٣٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي (٧٧٣ هـ): ٢٤٣/١.
- (٣٣) النحو الوافي، عباس حسن، ١٧٨/٢.
- (٣٤) هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان. ينظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي: ٢٥٦/٢.
- (٣٥) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف)، الطيبي (٧٤٣): ٥٤٥/٦.
- (٣٦) ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي: ٤٦-٤٧.
- (٣٧) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ١٣٣/١.
- (٣٨) يُنظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ١٣٤/١.
- (٣٩) البيت لزهير بن أبي سلمى قالها في مدح هرمة بن سنان، الديوان: ٥٦.
- (٤٠) يُنظر: الكافية في علم النحو، ابن الحاجب: ١٨، وشرح الرضي على الكافية، ٣٣٣/١.
- (٤١) يُنظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق هبود: ١٠٩/٢.
- (٤٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي: ٦١٠/٢.
- (٤٣) البيت في ديوان النابغة الذبياني: ١٦١.
- (٤٤) البيت لسليط بن سعد، وهو من شواهد: شرح ابن عقيل: ٤٢٢/١، وشرح الأشموني: ٥٩/٢، وشرح الشواهد الكبرى: ٤٩٥/٢، والهمع: ٦٦/١.
- (٤٥) البيت مجهول القائل: وهو من شواهد شرح الكافية: ٥٨٧/٢، وشرح التسهيل، ابن مالك: ١٦١/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥٤٩/١، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤٠٩/١.

- (٤٦) الخصائص، ابن جني: ١/ ٢٩٥.
- (٤٧) ينظر: خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، سعود بن غازي أبو تاي: ٢١ وما بعدها.
- (٤٨) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ١٩٨/٢.
- (٤٩) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٨/ ٥٢١-٥٢٧.
- (٥٠) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: ٢٥١.
- (٥١) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد الصوفي (ت ١٢٢٤هـ): ٥٣/٧.
- (٥٢) قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب عبد الحميد: ١٢٣. (رسالة دكتوراه)
- (٥٣) ينظر: البحر المحيط: ٤٢/١.
- (٥٤) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣/١.
- (٥٥) تفسير القرآن الثري الجامع: ٧٩/٦.
- (٥٦) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، أحمد بن محمد الخراط: ٢٠٧/١.
- (٥٧) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور: ٢٤٥/٥.
- (٥٨) التحرير والتنوير، ابن عاشور: ٢٨٠/١٥.
- (٥٩) ينظر: تفسير يحيى بن سلام (٢٠٠هـ): ٨٠٧/٢.
- (٦٠) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ٢٩/١.
- (٦١) يُنظر: التعبير القرآني، فاضل السامرائي: ٤٩.
- (٦٢) يُنظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ١١٠/٢.
- (٦٣) الفوائد السنية في شرح الألفية، شمس الدين البرماوي (٨٣١هـ): ١٠٢٦/٣.
- (٦٤) الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي: ٢٤٢/٧.
- (٦٥) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨.
- (٦٦) يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن الأشموني: ٦١/٢.
- (٦٧) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني: ١١٩٥/٣.
- (٦٨) يُنظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (٦٤٣هـ): ٢٠٥/١.
- (٦٩) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ابن أم قاسم المرادي: ٢٥٢.
- (٧٠) يُنظر: النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، أحمد محمد الكرّجي القصّاب (٣٦٠هـ): ٥٢٤/٤.
- (٧١) الكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين أبو الفداء: ١٢١/٢.
- (٧٢) يُنظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، إبراهيم بن صالح الحندود: ٤٦٥.
- (٧٣) أمالي ابن الشجري، تح الطناحي: ٢٧٥/١.
- (٧٤) البيت للناخبة في ديوانه: ١٥، وقد وردت رواية أخرى جاءت فيها قافية البيت (السند) بدلاً من السعد.
- (٧٥) يُنظر: تهديد القواعد، ناظر الجيش: ٣٣٦٠/٧، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب: ٣٠٤/١.
- (٧٦) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ): ٣٨٥.
- (٧٧) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٢٠/٢.

- (٧٨) البيت لذى الرمة في ديوانه: ١٠٢٤.
- (٧٩) البيت لكثير عزة وهو من شواهد سيبويه ١٢٣/٢ والفراء ١٦٧/١، ولم أعثر عليه في الديوان.
- (٨٠) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: ١٦٠/٢٩. مادة (س.ب.ل)
- (٨١) لسان العرب، ابن منظور: ٣٣٨/٢ مادة (فجج)، ويُنظر: مجمل اللغة، ابن فارس: ٧٠١. مادة (فجج)
- (٨٢) يُنظر: الكشف، الزمخشري: ١١٤-١١٥، و ٦١٧-٦١٨.
- (٨٣) البيت لأبي النجم، الفضل بن قدامة، في ديوانه: ١٧٧.
- (٨٤) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي: ١٦٥-١٦٦.
- (٨٥) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عبد الخالق عزيمة: ٢٧٩/١٠ وما بعدها.
- (٨٦) الأصول في النحو، ابن السراج: ١/٢١٣.
- (٨٧) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي: ٢/٢٧٧.
- (٨٨) يُنظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ١/٢١٣.
- (٨٩) يُنظر: الجمل في النحو، الخليل بن احمد الفراهيدي: ٧٠.
- (٩٠) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه، شرح وتقديم محمد مهدي ناصر الدين: ٦٤.
- (٩١) يُنظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس بن عجيبة الحسني (١٢٢٤هـ): ٥/٥٢٣.
- (٩٢) يُنظر: التفسير البنائي للقرآن الكريم، محمد البستاني: ١٢٣/٥-١٢٤.
- (٩٣) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي: ٢/٢٩٤.
- (٩٤) يُنظر: الكتاب، سيبويه: ٣/٥٦.
- (٩٥) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: ٢٨٤.
- (٩٦) البيت في شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء المعري (٤٤٩): ١٢١٦.
- (٩٧) يُنظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني: ١/٢١٤-٢١٥. (أطروحة دكتوراه)
- (٩٨) يُنظر: التراكمات الإنسانية، علي أبو المكارم: ١٤١-١٤٢.
- (٩٩) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: ٢٨٧.
- (١٠٠) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: ٢/٥١١-٥١٥.
- (١٠١) يُنظر: الخصائص، ابن جني: ٢/٣٨٨.
- (١٠٢) البيت لزهير بن مسعود في النوادر لأبي زيد الأنصاري: ٢٨٣، وفي الجمهرة: ١/١٣٣.
- (١٠٣) الخصائص، ابن جني: ٢/٣٩٠.
- (١٠٤) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: ٢٩٠.
- (١٠٥) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان: ٤/١٨٧٧.
- (١٠٦) يُنظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسلي (٧٧٠هـ): ٣/٩٦١.
- (١٠٧) يُنظر: الخلاف في جواز تقديم جواب الشرط على الفعل والأداة، علي بن الحسن بن هاشم السرحاني: ١٧٦. بحث
- (١٠٨) يُنظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف: ٢١٠-٢١١.
- (١٠٩) الأصول في النحو، ابن السراج: ٢/١٨٧.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية

دلالة التقديم والتأخير في الاستحقاق النحوي للألفاظ

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية / جامعة بابل

- (١١٠) مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ٢٥٤/١.
- (١١١) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي: ١٢١/٤.
- (١١٢) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي: ١٢١/٤.
- (١١٣) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين الشربيني الشافعي: ٥١٠/٢.
- (١١٤) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: الأيجي (٩٠٥هـ): ٢١٨/٢.
- (١١٥) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج: ١٠١/٣.
- (١١٦) ينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ): ٢٢٧.
- (١١٧) نهج البلاغة، من مختارات الشريف الرضي، شرح محمد عبده: ٧٨.
- (١١٨) يُنظر: تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة، كريم حمزة حميدي، إشراف د. علي عبدالفتاح: ١٥٩. (رسالة ماجستير)

المصادر:

- القرآن الكريم 
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (٧٦٧ هـ)، تحقيق محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م. 
- أسرار البيان في التعبير القرآني، فاضل صالح مهدي خليل البدي السامرائي، فعاليات جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ٢٠٠١ م ١٤٢٢ هـ 
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦ هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م. 
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ)، المحقق: الأستاذ مصطفى السقا (١٣٨٩ هـ) - الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦ م. 
- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (٥٤٢ هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م. 
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، وبجاشيته: (الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محيي الدين عبد الحميد (١٣٩٢ هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (٧٦١هـ)، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، وسمّى عمّله: مصباح السالك إلى أوضح المسالك، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، د.ط، د.ت.

الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (٧٣٩هـ)، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، الطبعة الثالثة، د.ت.

البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، لبنان - بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (١٢٢٤هـ)، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة، د.ط ١٤١٩هـ.

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (١٤٣٦هـ)، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

التحرير والتتوير (تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ..

التفسير البنائي للقرآن الكريم، الدكتور محمود البستاني، مؤسسة الطبع للأستانة الرضوية المقدسة، مشهد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ش.

تفسير القرآن الثري الجامع، محمد هلال، دار المعراج، دمشق بالتعاون مع دار جوامع الكلم | القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢م - ١٤٤٣هـ.

تفسير يحيى بن سلام، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني (٢٠٠هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ—)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجمال في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ—)، المحقق: د. فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، دراسة وتحقيقاً، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ—)، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريّ السريّ، إشراف: د. إبراهيم بن صالح العوفي، رسالة: دكتوراه، قسم اللغويات - كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي: ١٤٣٩ - ١٤٤٠هـ.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٥٩٢هـ—)، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (١٤٠٤هـ—)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د.ط، د.ت.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (٤٧١هـ—)، المحقق: د. عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة (١٣٠)، جمعه وشرحه وحققه، الدكتور محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر - القاهرة، الطبعة الخامسة، د.ت.
- ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، د.ط، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

ديوان ذي الرمة، عيلان بن عقبة العَدَوِيّ (١١٧هـ)، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، حققه وقَدَّم إليه وعلّق عليه عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للتوزيع والنشر والطباعة، بيروت، ١٩٨٢م-١٤٠٢هـ.

ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقَدَّم له محمد مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: أكرم أحمد الطباع، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، د.

ديوان كُثَيِّر عَزَّة، قَدَّم له وشرحه، مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

سَرَحُ العيون في شرح رسالة ابن زيدون، جمال الدين بن نباته المصري (٦٨٦-٧٦٨هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (٩٠٠هـ—)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ—)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترأبادي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ)، قَدَّم له: الدكتور إميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ—)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيّل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، د.ط، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الحنود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الحادي عشر بعد المائة - ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م. (بحث)
- العدول عن أصل وضع الجملة بالحذف في سورة (المؤمنون) وأثره في المعنى، محمد عبد الله هزايمة، مجلة العلوم العربية والإنسانية جامعة القصيم، المجلد ٦، العدد ٢، رجب ١٤٣٤هـ / مايو ٢٠١٣. (بحث)
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (٧٧٣هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، الشيخ عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهرى الجرجاوي (٩٠٥هـ)، تحقيق وتقديم وتعليق د. البدرائي زهران، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (٦٤٣هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الفوائد السننية في شرح الألفية، البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٧٦٣ - ٨٣١هـ)، المحقق: عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة - مصر (طبعة خاصة بمكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية - السعودية)، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيوييه، إعداد الطالب: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، إشراف: الأستاذة الدكتورة: أميرة أحمد يوسف، الدكتورة: حسنة الزهار ٢٠١٦ م. (رسالة دكتوراه)
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيوييه (١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (مع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (٦٨٣هـ)، وتخرّيج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي)، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠ م.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٣٦٣ - ٤٤٩ هـ)، المحقق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن، أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، د.ط، ١٤٢٦ هـ.
- مجل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى، د.ت.
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- مفاتيح الغيب - التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، المحقق: مجموعة محققين د. محمد إبراهيم البنا وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- الميزان في تفسير القرآن، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم المقدسة، د.ط، د.ت.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩٠م.
- النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشر، د.ت.
- النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، أحمد محمد بن علي بن محمد الكرّجي القصّاب (٣٦٠هـ)، تحقيق: علي بن غازي التويجري، وإبراهيم بن منصور الجنيدل، وشايع بن عبده بن شايع الأسمرى، دار النشر: دار القيم - دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، منشورات ذوي القربى، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.